

منظمة دولية تطالب الجزائر بالتحقيق في اعتداء على صحافيين

الجزائر - دعت منظمة "مراسلون بلا حدود" المدافعة عن حرية الصحافة السلطات الجزائرية إلى فتح تحقيق بعد اعتداءات على صحافيين خلال تظاهرة احتجاجية في العاصمة الجزائرية.

وهاجمت مجموعة من المتظاهرين خلال التجمع الأسبوعي للحراك في 12 مارس الجاري صحافيين. وقالت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من باريس مقرا لها "مرت خمسة أيام منذ الاعتداء على صحافيين أثناء تغطيتهم تظاهرة الجمعة الأسبوعية لحركة الحراك المناهضة للنظام".

وأفرد عن درارني الشهر الماضي بعد إصدار الرئيس عبدالمجيد تبون عفوا عن سجناء حراك 22 فبراير 2019.

عبد القادر كمللي مراسل قناة «فرانس 24» استهدف أثناء تغطيته لمظاهرة من قبل محتجين انتقدوه لعدم حياده

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إن "الحياة السياسية غير المستقرة تزيد من المخاطر على حرية الإعلام في الجزائر". وتابعت "نتيجة للمضايقة القضائية، تكافح وسائل الإعلام الجزائرية للقيام بدورها".

ويواجه الصحافي عبدالكريم ستوان رئيس تحرير جريدة السفير بؤكست تهما بـ"التشهير" و"انتهاك الخصوصية" و"الإبزاز الصحافي" و"نشر معلومات مغلوطة".

وطالب مدعون في الجزائر بالسجن 18 شهرا في حق ستوان المحبوس احتياطيا منذ 20 أكتوبر، وهي عقوبة عدتها منظمة مراسلون بلا حدود "غير متناسبة".

يوتيوب تطلق أداة لحماية حقوق صنع المحتوى

وقد يؤدي ذلك إما إلى حظر الفيديو بالكامل وإما إلى استخثاره من مالكي الحقوق بدلا من ذلك.

ووفق النظام الجديد، إذا كان المحتوى الموجود في مقطع الفيديو الخاص بصانع المحتوى يتطابق مع صاحب حقوق آخر، فينتقل مستخدم يوتيوب الذي يرفع الفيديو المذكور إشعارا عبر "تشيكس" للعثور على طريقة لإزالة هذا الجزء من الفيديو في وقت مبكر.

ويعني هذا أن مقاطع الفيديو يمكن أن تبدأ بجني الأرباح في المرة الثانية التي يتم فيها تحميلها بدلا من الخضوع لنزاع بشأن المطالبة، ما قد يؤثر في إجمالي إيرادات الإعلانات التي يكسبها صانع المحتوى.

وإذا تم العثور على مطالبة بحقوق النشر، ولكن لا يعتقد صانع المحتوى أنه يرتكب أي خطأ، فإن يوتيوب تسمح لصانع المحتوى بالاعتراض على المطالبة قبل النشر.

وبالنظر إلى أن معالجة المطالبات تستغرق بضعة أيام، يمكن لمستخدمي يوتيوب إما اختيار الانتظار حتى تتم تسوية النزاع قبل النشر، وإما نشر الفيديو أثناء انتظار النتيجة النهائية. ويمثل هذا جزء من جهود الشركة المستمرة في ضمان تمكن منتجي المحتوى من استثمار مقاطع الفيديو بأسرع ما يمكن.

الجزائر - دعت منظمة "مراسلون بلا حدود" المدافعة عن حرية الصحافة السلطات الجزائرية إلى فتح تحقيق بعد اعتداءات على صحافيين خلال تظاهرة احتجاجية في العاصمة الجزائرية.

وهاجمت مجموعة من المتظاهرين خلال التجمع الأسبوعي للحراك في 12 مارس الجاري صحافيين. وقالت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من باريس مقرا لها "مرت خمسة أيام منذ الاعتداء على صحافيين أثناء تغطيتهم تظاهرة الجمعة الأسبوعية لحركة الحراك المناهضة للنظام".

وأفرد عن درارني الشهر الماضي بعد إصدار الرئيس عبدالمجيد تبون عفوا عن سجناء حراك 22 فبراير 2019.

عبد القادر كمللي مراسل قناة «فرانس 24» استهدف أثناء تغطيته للمظاهرة من قبل محتجين انتقدوه لعدم حياده

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إن "الحياة السياسية غير المستقرة تزيد من المخاطر على حرية الإعلام في الجزائر". وتابعت "نتيجة للمضايقة القضائية، تكافح وسائل الإعلام الجزائرية للقيام بدورها".

ويواجه الصحافي عبدالكريم ستوان رئيس تحرير جريدة السفير بؤكست تهما بـ"التشهير" و"انتهاك الخصوصية" و"الإبزاز الصحافي" و"نشر معلومات مغلوطة".

وطالب مدعون في الجزائر بالسجن 18 شهرا في حق ستوان المحبوس احتياطيا منذ 20 أكتوبر، وهي عقوبة عدتها منظمة مراسلون بلا حدود "غير متناسبة".

يوتيوب تطلق أداة لحماية حقوق صنع المحتوى

وقد يؤدي ذلك إما إلى حظر الفيديو بالكامل وإما إلى استخثاره من مالكي الحقوق بدلا من ذلك.

ووفق النظام الجديد، إذا كان المحتوى الموجود في مقطع الفيديو الخاص بصانع المحتوى يتطابق مع صاحب حقوق آخر، فينتقل مستخدم يوتيوب الذي يرفع الفيديو المذكور إشعارا عبر "تشيكس" للعثور على طريقة لإزالة هذا الجزء من الفيديو في وقت مبكر.

ويعني هذا أن مقاطع الفيديو يمكن أن تبدأ بجني الأرباح في المرة الثانية التي يتم فيها تحميلها بدلا من الخضوع لنزاع بشأن المطالبة، ما قد يؤثر في إجمالي إيرادات الإعلانات التي يكسبها صانع المحتوى.

وإذا تم العثور على مطالبة بحقوق النشر، ولكن لا يعتقد صانع المحتوى أنه يرتكب أي خطأ، فإن يوتيوب تسمح لصانع المحتوى بالاعتراض على المطالبة قبل النشر.

وبالنظر إلى أن معالجة المطالبات تستغرق بضعة أيام، يمكن لمستخدمي يوتيوب إما اختيار الانتظار حتى تتم تسوية النزاع قبل النشر، وإما نشر الفيديو أثناء انتظار النتيجة النهائية. ويمثل هذا جزء من جهود الشركة المستمرة في ضمان تمكن منتجي المحتوى من استثمار مقاطع الفيديو بأسرع ما يمكن.

تصعيد إعلامي بين الدوحة والمنامة بعد نقض الجزيرة اتفاق العلاء

الجزيرة تبعت رسائل بأنها لن تغيّر خطاب ما قبل المصالحة



عنوان لنهج متقلب

أبرزت تغطيتها الإخبارية أن الدوحة تدبر ظهرها لاتفاق المصالحة، وتكر استهداف الدول الخليجية عبر الجزيرة في عدة مناسبات.

وقد عبر الآلاف من المغردين السعوديين مؤخرا، عن غضبهم من قيام "الجزيرة" بالتعقيم على هجمات الحوثيين الإرهابية ضد المدنيين بالسعودية وفتحت بثها المباشر لقيادات الميليشيا.

وتصاعدت الأزمة مع ظهور القيادي الحوثيي محمد البخيتي، عبر شاشة الجزيرة متوعدا السعودية، الأمر الذي اعتبره متابعون بمثابة خرق آخر لاتفاق العلاء الذي نص على احترام مبادئ حسن الجوار، وتشكل انتهاكا جديدا لوحدة الصف الخليجي والسرعية الدولية، ومراوغة من الدوحة التي يبدو أنها تؤمن الغطاء الإعلامي لقيادات الميليشيات في المنطقة العربية عبر منحهم منبرها.

وفي شهر يناير الماضي، وبعد يوم واحد فقط من انتهاء القمة الخليجية، قامت الجزيرة باستهداف الإمارات العربية من خلال إعادة بث برنامج نشر تقارير مسيئة عن الإمارات، وقامت الجزيرة القطرية ببث البرنامج في مواقع التواصل التابعة لها، قبل أن تقوم بحذفه لاحقا.

ومنذ اتفاق المصالحة الخليجية مطلع العام الحالي، اتجهت الأنظار نحو وسائل الإعلام الخليجية باعتبارها تتحمل مسؤولية كبيرة في تسهيل مهمة عودة العلاقات الخليجية العربية إلى طبيعتها، خاصة بعد ما شهدته أزمة المقاطعة من تخلي بعض القوات العربية عن المهنية ومساهمتها في تاجيح مشاعر الشعوب.

ويرى العديد من المتابعين للشأن الخليجي أن خطاب الجزيرة، يعد رسالة واضحة لدول مجلس التعاون الخليجي، بأن قطر لن تقوم بتغيير خطابها الإعلامي، وغير ملتزمة باي اتفاق.

احتجاج أعربت فيها عن استنكارها الشديد "ما احتوى عليه البرنامج من معلومات كاذبة وادعاءات باطلة، ساقها عدد من المرشحين المجرمين، الذين تعلم قطر وكل الدول الخليجية والعربية أنهم يتلقون أوامرهم من جهات خارجية معادية لمملكة البحرين ولدول المجلس، ولا تريد لنا الخير والأمن والاستقرار".

واعتبرت الوزارة في بيان، أن البرنامج المذكور الذي بثته القناة القطرية، "يتنافى مع روح ومبادئ بيان قمة العلاء".

وأفاد عيسى العربي رئيس الاتحاد العربي لحقوق الإنسان، أن "ما بثته قناة الجزيرة من برامج وأخبار ومواد إعلامية تستهدف من خلالها تقويض الأمن الوطني والقومي بالعديد من الدول العربية".

وذكر أن الاتحاد بصدد إصدار تقريره المعنى برصد وتوثيق المخالفات والانتهاكات التي تقوم قناة الجزيرة بارتكابها، من خلال ما بثته وتنتشره من مواد مرئية ومسموعة ومقروءة تخالف بها العديد من التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية، لاسيما القانون القطري رقم 1 لسنة 1996 بإنشاء قناة الجزيرة، والذي يوجب تحمّل دولة قطر المسؤولية عن القناة بشكل رئيس.

وتبعاً لمقتضيات هذا القانون، إضافة إلى القوانين والتشريعات الخاصة بدول العربية، فإنه يقع على عاتق الجزيرة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، الذي يقع على عاتق الجزيرة المسؤولية الجماعية لتأمين الأمن القومي الخليجي والعربي، وتجريم أي أنشطة أو أفعال تهدد الأمن الوطني والقومي للدول الأعضاء.

وتعتبر القناة مسؤولة بشكل رئيس ودولة قطر بشكل تبعي في ضوء التزاماتها المعنية بالقوانين والمواثيق والالتزامات الإقليمية.

ويقول متابعون إن قناة الجزيرة، تسير في نهج مخالف لاتفاق العلاء إذ

رد تلفزيون البحرين على ادعاءات قناة الجزيرة القطرية ضد المنامة التي اعتبرت أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

الذي بثته قناة الجزيرة القطرية يتناقض مع جميع المبادئ التي نص عليها اتفاق العلاء، والتي صرح بها وزير الخارجية القطري بنفسه بعد قمة مجلس التعاون، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون الأمني وعدم التعرض

ومتعمدا لاتفاق العلاء.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

المنامة - عرض التلفزيون البحريني تقريرا مصورا بعنوان "الجزيرة القطرية.. عبء على المواطن القطري"، رد من خلاله على تقرير نشرته قبل أيام قناة الجزيرة القطرية، وقالت المنامة إنه يسوق للأكاذيب ويشكل خرقا واضحا ومتعمدا لاتفاق العلاء.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

ويعتقد أن الدوحة تضرب عرض الحائط بالمصالحة الخليجية، وهو الموقف الذي سجله العديد من الناشطين الخليجين على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تغطية الجزيرة للأحداث الجارية في المنطقة.

بي.بي.سي تنقل برامج رئيسية خارج لندن

هذه التحول نموذجاً أكثر توزيعاً لا ينقل الأشخاص فحسب، بل ينقل أيضا السلطة وصنع القرار إلى مناطق المملكة المتحدة.

ووفقا للخطة فإن هيئة الإذاعة البريطانية ستنقل ما لا يقل عن 700 مليون جنيه إسترليني إضافي خارج لندن بحلول عام 2027/2028.

ونوه ديفي "نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نقوم بدورنا في دعم القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة بناء القطاع الإبداعي ورواية القصص التي يجب أن نسمعها من جميع أنحاء المملكة المتحدة".

وتم إطلاع موظفي "بي.بي.سي" البالغ عددهم 22 ألف موظف، والكثير منهم يعملون حاليا من المنزل، على الخطط الخميس. وقالت الهيئة إن خططها تمثل "تغييرا من القمة إلى القاعدة" وأكبر تحول لها منذ عقود.

وأفاد ديفي في خطاب وجهه إلى الموظفين بأن الخطط ستجعل من "بي.بي.سي"، "منظمة حقيقية على مستوى المملكة المتحدة" وقصة نجاح مرحلة ما بعد كوفيد ستحظى بالإعجاب في جميع أنحاء العالم. وأضاف "يجب أن يشعر الناس باننا أقرب إليهم، سيقبل

لندن - أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" أنها ستقل بعض أقسامها الرئيسية وموظفيها إلى خارج لندن، لجعل الهيئة أكثر تمثيلا للمملكة المتحدة ككل.

وقال تيم ديفي المدير العام لـ"بي.بي.سي"، "مهمتنا تقتضي تقديم الخدمات لجميع أنحاء المملكة المتحدة وضمان الوصول إلى كل أسرة". وسيتم نقل أقسام إخبارية بأكملها في "بي.بي.سي" إلى مناطق متعددة مثل برمنغهام وكارديف وليدن وغلاسكو وسالفورد.



أداة تسهل الحصول على أرباح الإعلانات